بسم الله الرحمن الرحيم

المُشْكِلَــةُ الإقْتِصَادِيَّــةُ
بَيْنَ الإِسْــلاَم وَالرَّأْسمَالِيَّــة

محاضرة ألقيت بكلية العلوم الإقتصادية – جامعة الجزائر بمناسبة "يوم العلم" **2006**م

بقلم الأستاذ/ أحمـد فلاح

بسم الله الرحمن الرحيم

" الْمُشْكِلَةُ الإِقْتِصَادِيَّةُ بَيْنَ الإِسْلاَمِ وَالْرَأْسَمَالِيَّة "

الأستاذ/ أحمد فلاح

أيها الطلبة الكرام:

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته... أما بعد:

إنّ الموقع الإقتصادي العالمي الذي تحتله الأمة الإسلامية اليوم، في كل البلاد الإسلامية، أنها تقع في قلب خريطة الفقر في العالم، فمعظم أفرادها على درجة كبيرة من الفقر تهوي بهم تحت خط الفقر، و اقتصاديات دويلاتها على درجة كبيرة من التبعية تخضعها لمزيد من التبعية، ونموها على درجة كبيرة من التخلّف تنمي فيها التخلّف، رغم أنها كانت وستبقى من أغنى مناطق العالم.

لا شك أنّ وقوع الأمة الإسلامية في قلب خريطة الفقر في العالم وفي نفس الوقت وقوعها في قلب خريطة أغنى مناطق العالم، يجعلنا نسجّل مفارقة إقتصادية لم تقع لأية أمة في التاريخ الإقتصادي العالمي، كما تجعلنا نندفع إلى استنطاق ثلاث عشر قرناً من التاريخ الإقتصادي للمسلمين تحت ظل دولة الخلافة التي كانت تطبّق الإسلام ومنه النظام الإقتصادي الإسلامي، للوقوف على أمثلة من أهم المحطات الإقتصادية في حياة الأمة الإسلامية، ومقارنتها بما تعيشه اليوم تحت ظلّ دويلات العالم الإسلامي الحالية التي تطبّق النظام الرأسمالي ومنه النظام الإقتصادي الرأسمالي (اقتصاد السوق) منذ هدم دولة الخلافة، من طرف الدول الرأسمالية الكافرة وعلى رأسها إنجلترا سنة 1924م. فالتاريخ هو المِقْدَحُ الذي يُقْدَحُ به أو يُورى منه النار التي تنير واقع الحاضر مقارنة بالماضي، أَي باستنطاق ما عند التاريخ يظهر لنا حقيقة المستوى الإقتصادي الحالي الذي تعيشه الأمة الإسلامية مقارنة بما كان عليه في الماضي، وهل هي في حالة تقدّم أو في حالة تخلّف؟ كما يَستخرِجُ القادحُ النار من الحجر فيُوري حُسن النور مقارنة بقُبح الظلام.

والدارس للتاريخ الإقتصادي الإسلامي، والمقلب لأوجه حوادثه – عموماً –، يجد أنّ الأمة الإسلامية كانت تطبّق النظام الإقتصادي الإسلامي جعلها من أقوى الأمم اقتصادياً، طيلة 13 قرناً من الزمان، حتى أن الخلفاء كانوا إذا نظروا إلى سلعة جَيِّدةٍ بَيِّنَة الجَوْدة، أو عمل محكم الإتقان سألوا عن صانعه، فإذا أخبروا بمكانه، أنفذوا إليه من المال ما يرغب مثله فيه، وضمنوا له أضعاف ذلك إذا صار إليهم. فقد كانت الخلافة الإسلامية معروفة بالرخاء الذي عمّ أرجاءها، لِمَا كانت تزخر به من نظام حقّق لها ازدهاراً اقتصادياً منقطع النظير؛ فمثلاً تشهد مقتنيات متاحف إسبانيا للأندلسيين بالتفوق والبراعة، ويشعر الزائر لمتاحف: (فيجو) ب"كتالونيا" و(الأكاديمية الملكية) ب"مدريد" ومتحف (الفن) ب"بروكسل"، كما كان لمسلمي صقلية دار طراز بمدينة "بلرم"، لا تزال بعض منتوجاتها من الحرير الأحمر الموشّى بخيوط الذهب محفوظة في متحف (فيينا)، وغيرها من المتاحف المتخصصة بالزهوّ والخيلاء فيما بلغته الأمة الإسلامية من الرقي والتقدّم في صناعة النسيج مثلاً. بل وأنّ هذا الإزدهار قد عمّ كل من تعاملت معه دولة الخلافة، ولنا في فتح إندونيسيا أمام الإسلام خير دليل على ذلك، إذ دخل الإسلام هذه البلاد بواسطة التجار المسلمين.

ليس هذا فحسب، بل أنّه لم يوجد في البلاد الإسلامية من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب فقيراً واحداً لم تشبع حاجاته الأساسية من المأكل والملبس والمسكن؛ ولنا في زمن خلافة عمر بن عبد العزيز خير دليل على ذلك، فلم يجد مستحقاً واحداً يدفع له من مال الزكاة، فصرفها في تزويج الشباب العازب. ولم تكتف دولة الخلافة الإسلامية بذلك فقط، بل كانت المركز الإقتصادي للعالم، خاصة لأوروبا، فمثلاً كان أهل "بيزا" الإيطالية ينزلون مدينة "بجّاية" في الجزائر...، فتعلموا منها صنع الشمع، ومنها نقلوه إلى ديارهم وإلى أوروبا، وكانت "طرابلس" و"دمشق" تموّنان أوروبا حتى أواخر العصور الوسطى بالسكّر بجميع أشكاله المعروفة آنذاك، بشكل رقائق، أو ناعم بشكل دقيق، أو بشكل حلوى...، و يمتاز أكثر أهل المغرب بزيت صفاقس، وكان يحمل إلى مصر، وصقلية، والروم، ويكون فيها رخيصاً جداً، وقصدها التجار من الآفاق بالأموال لإبتياع الزيت. فقد كان الميزان التجاري لدولة الخلافة يحقق فائضاً في مواجهة أوروبا، التي لم تَقْوَ سوى على تقديم الذهب أو الإستدانة والإقتراض منها، ممّا جعل البلاد الإسلامية هدفاً لحركات الإستعمار والغزو الرأسمالي الأوروبي، لنهب خيراتها؛ ولعلّ حادثة المروحة التي اتخذت منها فرنسا ذريعة لإستعمار الجزائر، بعدما عجزت عن دفع ثمن شحنات القمح التي كانت مدينة به هو أفضل مثال على ذلك.

فقد انقضّ الإستعمار الرأسمالي الكافر على البلاد الإسلامية، يقتطع منها قطعةً قطعةً بِمِقْطَعِ قوته الصناعية العسكرية، وانقضّ على عقول أبناء الأمة الإسلامية يقتطع منها قطعةً قطعةً بِمِقْطَعِ فكره الرأسمالي. فقد جعل الغرب الرأسمالي الكافر دويلات الأمة الإسلامية تابعة له (والتي أقامها لها على أنقاض دولتها الخلافة العثمانية الإسلامية) اقتصادها سنٌّ في دولاب اقتصاده، وسياستها صدى خططه ومؤامراته، وتصوراتها تتويج لنجاح غزوه الفكري، حتى صار يتوجب على هذه الدويلات أن تدرس واقع اقتصادها إنْ ابتغت إصلاح إقتصادها، ودراسة سياسته إنْ أرادت تغيير سياستها من فرط ولايته على أمورها وتحكّمه في رقابها.

أيها الطلبة الكرام:

لهذا فإنّ واقع الأمة الإسلامية – منذ جيل هدم الخلافة العثمانية – أنها رأت أنّ العالم الغربيّ الرأسمالي هو المنتصر، وأن طراز الحياة الرأسمالية هو الطاغي الظاهر، وبهرتها المدنية وتطور العلوم والاكتشافات الغربية، فتولّد لدى الأمة إعجاب داخلي بهذا المنتصر حتى وإن كان مستعمراً، فهي قد **عشقت الفكر الرأسمالي، من مجرّد مشاهدتها نجاحه في أوروبا وأمريكا، لا من إدراكها لواقع هذا الفكر، ومن خضوعها لتطبيقه عليها، لا من إدراك إنبثاقه عن وِجهة النظر العلمانية للحياة**، أي لا من إدراك أنّ هذا الفكر الرأسمالي مبني على عقيدة فصل الدين عن الحياة والدولة والمجتمع. لذلك باتت **الأمة الإسلامية خاليةً من الفكر الرأسمالي تفكيرياً، وإنْ كانت تخوض غمار الحياة على منهجه.**

ولما كانت **الأمة الإسلامية قد ورثت الفكر الإسلامي باعتباره فلسفة خيالية، تماماً كما يرث اليوم اليونان فلسفة أرسطو وأفلاطون. وورثت الإسلام باعتباره طقوساً وشعائر للتدين، كما يرث النصارى دين النصرانية،** فإنها **أضحت خاليةً من الفكر الإسلامي عملياً، وإنْ كانت تتديّن بالإسلام، وتدرسه.** ولذلك فمن الطبيعي أن يكون ميل الأمة الإسلامية للفكر الرأسمالي – تحت وطأة الهزيمة والجهل – قد جاوز محاولة التوفيق بين الإسلام وبين الرأسمالية، ووصل إلى حدّ الشعور بعجز الإسلام عن إيجاد معالجات لمشاكل الحياة المتجددة، والشعور بضرورة أخذ الأفكار الرأسمالية كما هي، دون حاجة إلى التوفيق (كأن يُقبل الناس على القروض الربوية والشركات المساهمة دون أن يندى لهم جبين)، ولا ترى ضيراً في ترك أحكام الشرع الإسلامي، وأخذ غيرها من الأحكام العلمانية، لتتمكّن من السير قدماً في معترك الحياة مع العالم المتمدّن، وتلحق بقافلة الأمم الرأسمالية (أمريكا، إنجلترا، فرنسا، ألمانيا....)، باعتبارها في نظرها الأمم الراقية.

وإنّ من **أعظم ما فُتنت فيه الأمة الإسلامية، وأشدّ ما تعانيه من بلاء في واقع حياتها، الأفكار الرأسمالية المتعلقة بالإقتصاد**؛ فهي من أكثر الأفكار التي وجدت قبول ترحيب لدى الأمة وبخاصةٍ بعد سقوط الأفكار الإقتصادية الإشتراكية بانهيار الإتحاد السوفياتي، ومن أكثر الأفكار التي يحاول الغرب تطبيقها عملياً، ويسهر على تطبيقها في دأبٍ متواصلٍ وبخاصة من خلال منظماته الإقتصادية الدولية (كالصندوق النقدي الدولي، والمنظمة العالمية للتجارة...إلخ). فالأمة الإسلامية تُحكم – من خلال دويلات العالم الإسلامي التي أقامها الغرب على أنقاض دولة الخلافة العثمانية – بالنظام الإقتصادي الرأسمالي (اقتصاد السوق) عملياً في جميع نواحي الحياة الإقتصادية، لحماية مصالح الغرب الرأسمالي الإستعماري الكافر.

ومن هنا كان إعطاء الأفكار الإقتصادية الإسلامية، والأحكام الشرعية لمعالجة مشاكل الحياة الإقتصادية، يصطدم بعقول خالية من أيّ فكر اقتصادي، ويصطدم بميول للفكر الإقتصادي الرأسمالي لدى جميع فئات الأمة، كما يصطدم بواقع الحياة العملية، وهي يتحكم فيها النظام الإقتصادي الرأسمالي. فما لم يُصْدَعْ ولم يُفصل فكرياً بين الإسلام والرأسمالية إلى درجة إحداث رجة في النفوس والعقول، بتبيان أنّهما متناقضين، وأنّ نظام كلّ واحد منهما ينبثق من عقيدة معينة غير عقيدة الآخر؛ **فالنظام الإسلامي ينبثق من عقيدة "لا إله إلا الله محمد رسول الله"، والنظام الرأسمالي ينبثق من عقيدة "فصل الدين عن الحياة"**..، فإنه لا يمكن قَلْع النظام الإقتصادي الرأسمالي وانْتِزَاعه من أَصله (فصل الدين عن الحياة) واجْتِثَاثِه من عقول أبناء الأمة الإسلامية، بل لا يمكن قَلْعه وانْتِزَاعه من أَصله واجْتِثَاثِه من الحياة الإقتصادية للأمة الإسلامية، واسْتِئْصال آثاره منها نهائياً. لأنّ على هذا الصَّدْع وهذا الفصل الفكري أن يحمل هذه العقول على الإستنارة في التفكير، وأن يهز هذه الميول المنحرفة حتى يوجد الميل الصادق للفكر الإسلامي، فتصبح عقيدة فصل الدين عن الحياة عموماً ونظامها الإقتصادي خصوصاً طِرْحاً لا حاجة لأَحد من المسلمين فيه... فأقلّ ما يقال عن النظام الإقتصادي الرأسمالي، المنبثق عن عقيدة فصل الدين الحياة، الذي تَبَنَّتْهُ دويلات العالم الإسلامي التي أقامها الغرب على أنقاض دولة الخلافة العثمانية، **أنّه لا يناسب الأمة الإسلامية قلباً وقالباً، إن لم يقال عنه أنه كان لها مضلّلاً، ولجهودها مبدّداً، ولمصالح عدوها محقّقاً**، بل أنّ **الإسلام في الواقع يعتبره نظام كفر شرعاً، يحرم أخذه أو تطبيقه أو الدعوة إليه.**

ولذلك كان لا بدّ من إعطاء صورة واضحة عن المشكلة الإقتصادية من وِجهة النظر الرأسمالية، لأن النظام الإقتصادي الرأسمالي مبني على معالجتها، حتى يلمس عُشاق هذا النظام الإقتصادي فساد هذا النظام، وتناقضه مع الإسلام، ثمّ يروا الإسلام وهو يقدّم وِجهة نظره في هذه المشكلة الإقتصادية، وِجهة النظر الصحيحة، تجعل النظام الإقتصادي الإسلامي يتناقض مع النظام الإقتصادي الرأسمالي في الأسس والتفاصيل.

أيها الطلبة الكرام:

إن موضوع "**الْمُشْكِلَةُ الإِقْتِصَادِيَّةُ بَيْنَ الإِسْلاَمِ وَالْرَأْسْمَالِيَّة**"، قد يبدو للبعض منّا أنه موضوع إقتصادي بحت لا علاقة له بمجالات الحياة الأخرى، ولكنه في حقيقة الأمر **موضوع سياسي– إقتصادي**، لأنه لا يتعلق بالأفكار الإقتصادية من حيث رأي الإسلام في المشكلة الإقتصادية فقط، وإنما أيضا **متعلق بكيفية إيجاده في واقع الحياة والدولة والمجتمع**...كما أن هذا الموضوع قد يتصور للبعض منا أنّه موضوع جديد لم يتناوله تراثنا الفقهي، ولكن هذا التصور خاطئ، لأنّ **موضوع الْمُشْكِلَة الإِقْتِصَادِيَّة لا يتطلب اجتهاداً جديداً، فيكفي إستقراء وتَتَبُّع هذا التراث، وتجديده ببعث الحياة فيه – خاصة التراث الفقهي الإقتصادي – عن طريق ربط الحياة به بعد أن غاض منها، عن طريق تنزيل أفكار الإسلام عن الإقتصاد على**

الواقع، والإجتهاد باستنباط حكم الإسلام في الأنظمة الإقتصادية الأخرى، حتى يُدرك المسلمون معاني هذه الأفكار فَيَسْعُون للتصديق بها، وصلاحية هذه الأحكام فَيَسْعُون لوضعها موضع التطبيق والتنفيذ في الحياة والدولة والمجتمع، لأنها من عند الله عز وجل، ولأنها وحدها الحق، ولأنها وحدها الصحيحة. ولهذا فإن معرفة الفرق بين وِجهة نظر كل من الإِسْلاَمِ وَالْرَأْسَمَالِيَّة في الْمُشْكِلَة الإِقْتِصَادِيَّة، من الأهمية بمكان، **لأنّ معالجتَها أساس أيّ نظام إقتصادي، فإذا ما أصاب هذا الأساس نَقْضٌ انْتَقَضَ النظام الإقتصادي كله، فالْمُشْكِلَة الإِقْتِصَادِيَّة هي موضوع الإقتصاد كلّه، ولهذا لا بدّ على المسلمين من فهمها كما هي عند الرأسمالية واستقراء نظرة الإسلام إليها من جهة، وكشف الفرق بينهما من جهة أخرى؛** على أساس من التفكير الأصيل الراقي الذي **يُمَكِّن من اتخاذ المواقف الشرعية اتجاه هذه المشكلة واتجاه رأي الرأسمالية فيها،** على أساسٍ إسلاميٍ صافٍ يعود إلى الكتاب والسنة.

أيها الطلبة الكرام:

من أجل ما سبق أقول وبالله التوفيق... لقد لُقنتم الأفكار الإقتصادية الرأسمالية في الجامعة، بطريقة يُطلب منكم بها هضم هذه الفكرة الإقتصادية أو تلك من هذه الأفكار وكأنها الكلمة الأولى والأخيرة، جعلتكم لا تستطيعون الخروج في فهمكم للإقتصاد عن إطار الفهم الرأسمالي، فوجدتم أنفسكم تصدرون أحكاماً على الوقائع الإقتصادية تستعملون لها ما لديكم من هذه الأفكار الرأسمالية عند الإحساس بهذه الوقائع، تردّدونها كما لُقِّنْتُمُوها بدون وعي على حقيقتها، أي بدون تفكير في واقعها... ولعلّ من أهم تلك الأفكار، والتي تمثّل معالجتها أساس الإقتصاد الرأسمالي، فكرة «**الْمُشْكِلَة الإِقْتِصَادِيَّة**» التي كانت أول خطوة خَطَوْتُمُوها لفهم الإقتصاد.

و«**مشكلة الندرة النسبية للسلع والخدمات بالنسبة للحاجات**»، أي عدم كفاية السلع والخدمات للحاجات المتجددة والمتعددة للإنسان، هي «**الْمُشْكِلَة الإِقْتِصَادِيَّة**» التي تواجه المجتمع لدى الرأسمالية، وتُشَكِّلُ حجر الزاوية في الإقتصاد السياسي. فهي، أي مشكلة الندرة النسبية للسلع والخدمات، موجودة لكون السلع والخدمات هي الوسائل التي تشبع حاجات الإنسان. ذلك أنّ الرأسمالية ترى أنّ للإنسان حاجات تتطلّب الإشباع، فلا بدّ من وسائل لإشباعها:

1- أمّا هذه الحاجات فلا تكون إلاّ «**مادية بحتة**»، لأنها إمّا حاجة محسوسة ملموسة للناس، كحاجة الإنسان إلى الغذاء والكساء، وإمّا حاجة محسوسة للناس لكنها غير ملموسة لهم، كحاجة الإنسان إلى خدمات الطبيب والأستاذ. أمّا الحاجات المعنوية كالفخر، والحاجات الروحية كالتقديس، فإنها غير معترف بوجودها اقتصادياً من قِبَلِ الرأسمالية، ولا محل لها عندها، ولا تلاحظ حين البحث الإقتصادي. فالإنسان حسب الرأسمالية هو "**إنسان إقتصادي**" (Economic Man) (Homo Economicus) الذي دافعه للسلوك "**الباعث الإقتصادي**" (Economic Stimulus) أو يحركه "**الحافز الإقتصادي**" (Economic Incentive) وفق مبدأ استقصاء "**منافعه الإقتصادية**" (Economic Advantages).

2- أمّا وسائل الإشباع، فإنّه يُطلق عليها عند الرأسمالية اسم «**السلع والخدمات**»، فالسلع هي وسائل الإشباع للحاجات المحسوسة الملموسة، والخدمات هي وسائل الإشباع للحاجات المحسوسة غير الملموسة. أماّ ما هو الذي يشبع في السلع والخدمات، فإنّه في نظر الرأسمالية «**المنفعة**» التي فيها. وهذه المنفعة هي: **خاصية، إذا ما توفّرت في الشيء جعلته صالحاً لإشباع حاجة،** ومن حيث أنّ «**الحاجة**» معناها اقتصادياًّ: **الرغبة،** فإنّ **الشيء النافع اقتصادياً، كُلُّ ما يرغب فيه، سواءاً كان**

ضرورياً أم غير ضروري، وسواء اعتبره بعض الناس نافعاً، واعتبره البعض الآخر مُضراً، **فإنّه يكون نافعاً اقتصادياً، ما دام هناك من يرغب فيه**. وهذا ما يجعل **الغرب الرأسمالي يعتبر الأشياء نافعة من الوِجهة الإقتصادية ولو أن الرأي العام يعتبرها غير نافعة أو مضرة، ولو أن الصحة تعتبرها مضرة، ولو أن الدين يعتبرها محرّمة**؛ فالخمر والتبغ وأفلام الدعارة هي أشياء نافعة عند الإقتصاديين الرأسماليين إذ يرغب فيها بعض الناس. وعلى ذلك **ينظر الإقتصادي الرأسمالي إلى وسائل الإشباع، أي إلى السلع والخدمات باعتبارها تشبع حاجة، بِغَضِّ النظر عن أي اعتبار آخر، سواء كان هذا الإعتبار صحياً أو أخلاقياً أو دينياً..إلخ**، أي ينظر إلى الحاجات والمنافع كما هي، لا كما يجب أن تكون. فالإقتصاد الذي يصلح للإنسان حسب الرأسمالية هو "**الإقتصاد البحت**"(Pure Economy) أي الإقتصاد الذي لا تعقده العلاقات الإجتماعية بين الناس حيث أنه يعتمد على "الإنسان الإقتصادي".

هذه هي **طبيعة الحاجات عند الرأسمالية من حيث أنها حاجات مادية بحتة لإنسان اقتصادي بحت، وهذه هي طبيعة وسائل إشباعها من حيث أنها تشبع الحاجات المادية البحتة في نظام اقتصادي مادي بحت**؛ فالإقتصادي الرأسمالي لا يهتم بما يجب أن يكون عليه المجتمع، بل بالمادة الإقتصادية من حيث كونها تشبع حاجة مادية.

ولذلك كانت مهمة الإقتصادي في المجتمعات الغربية الرأسمالية هي توفير السلع والخدمات، أي توفير وسائل الإشباع من أجل إشباع حاجات الإنسان، بِغَضِّ النظر عن أي اعتبار آخر. وبناء على هذا **يبحث الإقتصادي الرأسمالي في توفير وسائل الإشباع لحاجات الإنسان**. ولما كانت **السلع والخدمات التي هي وسائل الإشباع محدودة في نظر الرأسمالية، فإنها لا تكفي لسدّ حاجات الإنسان، لأنّ هذه الحاجات غير محدودة حسب رأيها**. فهناك الحاجات الأساسية التي لا بدّ للإنسان من إشباعها بوصفه إنساناً، وهناك عدد من الحاجات التي تزداد كلّما ارتقى الإنسان إلى مرتبة أعلى من مراتب المدنية. وهذه تنمو وتزداد فتحتاج إلى إشباعها جميعها إشباعاً كلياً، وهذا لا يتأتى مهما كثرت السلع والخدمات. ومن هنا نشأ أساس «**الْمُشْكِلَة الإِقْتِصَادِيَّة**»، وهو **كثرة الحاجات، وقلّة وسائل إشباعها**، يعني عدم كفاية السلع والخدمات لإشباع جميع حاجات الإنسان إشباعاً كلياً. فتواجه المجتمع حينئذٍ «**الْمُشْكِلَة الإِقْتِصَادِيَّة**»، وهي «**مشكلة الندرة النسبية للسلع والخدمات**»، والنتيجة الحتمية لهذه الندرة هي أن تظل بعض الحاجات إمّا مشبعة إشباعاً جزئياً أو غير مشبعة إطلاقاً.

وما دام الأمر كذلك فلا بدّ من قواعد يتواضع عليها أفراد المجتمع لتقرر أيُّ الحاجات ستُحظى بالإشباع، وأيها سيكون نصيبها الحرمان، وبعبارة أخرى لا بدّ من قواعد تقرّر كيفية توزيع الموارد المحدودة على الحاجات غير المحدودة. **فالمشكلة عندهم إذن هي الحاجات والموارد، وليس الإنسان**، أي هي **توفير الموارد لإشباع الحاجات، وليس إشباع حاجات كلّ فرد من الأفراد**.

ولما كان الأمر كذلك كان لا بدّ من أن تكون القواعد التي توضع هي القواعد التي **تضمن الوصول إلى أرفع مستوى ممكن من الإنتاج حتى يتأتى توفير الموارد**، أي حتى توفر السلع والخدمات **لمجموعة الناس لا لكلّ فرد منهم**.

ومن هنا كانت **مشكلة توزيع السلع والخدمات مرتبطة إرتباطاً وثيقاً بمشكلة إنتاجها**. وكان الهدف الأسمى للدراسات الإقتصادية هو **العمل على زيادة ما يستهلكه مجموع الناس من السلع والخدمات**، ولهذا كانت دراسة العوامل التي تؤثر على حجم الإنتاج الوطني تحتل مكان الصدارة بيت جميع الموضوعات الإقتصادية، لأنّ البحث في زيادة الإنتاج الوطني من أهم الأبحاث لمعالجة «**الْمُشْكِلَة الإِقْتِصَادِيَّة**»، ألا وهي الندرة في السلع والخدمات بالنسبة للحاجات. إذ أنّ الإقتصاديين الرأسماليين

يعتقدون أنّه **لا يمكن معالجة الفقر والحرمان إلاّ عن طريق زيادة الإنتاج أي عن طريق النمو الإقتصادي،** فعلاج «**الْمُشْكِلَة الإِقْتِصَادِيَّة**» التي تواجه المجتمع إنما يكون ب**زيادة الإنتاج أي بالنمو الإقتصادي**.

هذه هي خلاصة «**الْمُشْكِلَة الإِقْتِصَادِيَّة**» **في الرأسمالية** التي تعتبر معالجتها أساس النظام الإقتصادي الرأسمالي الذي يسمونه ب«**الإِقْتِصَاد السِيَاسِي**» أكاديمياً، و«**إِقْتِصَاد السُوق**» إعلامياً، ويتبيّن فساد وِجْهَة النظر الرأسمالية ل«**الْمُشْكِلَة الإِقْتِصَادِيَّة**» من عدّة وجوه:

1- **عدم التفرقة بين النظام الإقتصادي وعلم الإقتصاد:** ف«**الإِقْتِصَاد السِيَاسِي**» عند الرأسمالية، هو الذي يبحث في حاجات الإنسان ووسائل إشباعها، فتجعل إنتاج السلع والخدمات التي هي وسائل إشباع الحاجات مع توزيع هذه السلع والخدمات على الحاجات بحثاً واحداً، أي تجعل الحاجات ووسائل إشباعها متداخلين بحيث يكونان شيئاً واحداً وبحثاً واحداً، لا ينفصل أحدهما عن الآخر، بل ينطوي أحدهما في ثنايا الآخر. إذ ينطوي توزيع السلع والخدمات في بحث إنتاج هذه السلع والخدمات. وبناءاًَ على ذلك **ينظر الغرب إلى الإقتصاد نظرة واحدة تشمل المادة الإقتصادية، وكيفية حيازتها، دون فصل بينهما، ودون تمييز أحدهما عن الآخر**. أي ينظرون إلى «**علم الإقتصاد**» و«**النظام الإقتصادي**» نظرة واحدة دون فرق بينهما، مع أنّ هنالك فرقاً بين «**النظام الإقتصادي**» و«**علم الإقتصاد**»، فالملاحظ أنّ للإقتصاد وجهان:

أ- أحدهما يختلف باختلاف الأمم، مثل إختلاف النظرة إلى الملكية والتصرف فيها...إلخ.

ب- والآخر لا يختلف باختلاف الأمم، مثل أساليب الإنتاج وتسويقه والخبرة الفنية...إلخ.

والأمم تختلف بحسب عقائدها ووِجهات نظرها للحياة؛ فالعقيدة ووِجهة النظر في الحياة هي التي تُنشِئُ الأمة وتطبعها بطابع خاص يميّزها عن غيرها من الأمم التي لها عقيدة أخرى ووِجهة نظر أخرى في الحياة. ولذلك لكلّ أمة طريقة حياتها وطراز عيشها يختلف كلياً عن غيرها من الأمم. ف**الأمة الإسلامية أنشأتها العقيدة الإسلامية ووِجهة النظر الإسلامية في الحياة(الحلال والحرام). والأمم الرأسمالية أنشأتها العقيدة الرأسمالية (فصل الدين عن الحياة) ووِجهة النظر الرأسمالية في الحياة (التصرف بكل حرية للأخذ بأكبر نصيب من المتع الجسدية).**

ولذلك ف**الوجه الأول** للإقتصاد والذي يختلف باختلاف الأمم إنما **دائرته العقيدة ووِجهة النظر في الحياة**، فاختلافهما أدّى إلى إختلاف العلاقات الإقتصادية بين الأمم، ولذلك من الحق والصواب تسمية هذا الوجه الإقتصادي ب«**نظام الإقتصاد**» أو ب«**النظام الإقتصادي**» لأنه ينظم تلك العلاقات. ف**النظام الإقتصادي الإسلامي منبثق من العقيدة الإسلامية ويسير حسب مقياس الحلال والحرام. والنظام الإقتصادي الرأسمالي منبثق من عقيدة فصل الدين عن الحياة، ويسير حسب مقياس اللذة الجسدية**. ولهذا **لا يجوز شرعاً أخذ وتطبيق والدعوة للنظام الإقتصادي الرأسمالي (اقتصاد السوق) لأنه نظام إقتصادي منبثق من عقيدة فصل الدين عن الحياة لا من عقيدة لا إله إلا الله محمد رسول الله، ويسير على أساس الحرية لا على أساس التقيد بالحلال والحرام،** قال الله تعالى: (**وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِن كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ**) (سورة القصص الآية 77). والقاعدة الشرعية «**الأصل في أفعال الإنسان التقيّد بالحكم الشرعي**» تبيّن أنه لا يجوز للمسلم أن يُقْدِمَ على فعل - بما فيه الفعل الإقتصادي - إلا بعد معرفة حكم الله في هذا الفعل من الكتاب والسنة.

أمّا **الوجه الثاني** للإقتصاد والذي لا يختلف باختلاف الأمم إنما **دائرته العقل والعلم**، ولذلك من الحق والصواب تسمية هذا الوجه الإقتصادي ب«**علم الإقتصاد**»، لأنه معلومات ومعارف تبيّن الأساليب والوسائل وما ينبني عليهما أو متمم لهما، وهي

عالمية لا تختص بأمة دون أخرى. فتحسين زراعة الطماطم وزيادة محصولها أو تحقيق الجودة في صناعة الخشب لا تتعلق بعقيدة ولا بوِجهة نظر في الحياة، فهي في أمريكا كما هي في الجزائر كما هي في الصين. ولهذا **يجوز شرعاً أخذ وتطبيق مثل هذه المعلومات والمعارف العلمية من أيٍّ كان؛ فتُؤخذ من الرأسماليين الأمريكيين والألمانيين، وتؤخذ من عبدة الأوثان والحيوانات. لأنها لا تنبثق من أي عقيدة ولا تتعلق بأي وِجهة نظر في الحياة، فمباح للمسلم أخذها كما يباح للدولة أخذها وتطبيقها كما تشاء ومن أي مكان تشاء**. قال تعالى: (**أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي الْأَرْضِ**) (سورة الحج الآية 65). والقاعدة الشرعية «**الأصل في الأشياء الإباحة ما لم يرد دليل التحريم**» تبيّن أن الوسائل والأساليب – بما فيها الوسائل والأساليب العلمية الإقتصادية – مباحة ولا تحرّم إلا إذا ورد دليل شرعي على تحريم وسيلة أو أسلوب معين منها.

2- **اعتبار أن الحاجات الإنسانية مادية بحتة:** فالإنسان عند الرأسمالية هو «**الإنسان الإقتصادي**»، أي الإنسان المادي البحت المجرد من الميول الروحية والغايات المعنوية والأفكار الأخلاقية، بحيث لا تبالي بما يجب أن يكون عليه الإنسان من سمو روحي ورفعة معنوية، بل همّه المادة البحتة التي تشبع الحاجات المادية البحتة أي تحقيق القيمة المادية فقط. **وهذا خطأ ويخالف واقع حاجات الإنسان**، فهناك الحاجات المعنوية، وهناك الحاجات الروحية، وكل منهما يتطلب الإشباع كالحاجات المادية، وكل منها يحتاج إلى سلع وخدمات لإشباعها.

وفضلاً عن ذلك فا**لإنسان الرأسمالي ينظر إلى الحياة من خلال نظرته للمنفعة** أي من خلال كونها تشبع حاجاته المادية فقط، **ويقيم الحياة الإقتصادية على أساس هذه النظرة فقط** ولهذا ف**إنه – أي الإنسان الرأسمالي – يعتبر من أخطر الأشخاص على الناس أفراداً ومجتمعات**. فالرأسمالي حين لا يغش في التجارة فإنما ذلك لتحقيق الربح، وإذا كان الربح بالغش فإنّ الغش يصير مشروعاً، والرأسمالي حين يطعم الفقراء ويداوي المرضى لا يطعمهم لتحقيق قيمة إنسانية أو أخلاقية أو روحية، وإنما يطعمهم حتى لا يسرقوه أو حتى يُقبل الناس عليه أو على سلعه أو خدماته، فإن كان تجويعهم أو إمراضهم يزيد ثروته فإنّه يقدم على تجويعهم أو إمراضهم. ولذلك لا نعجب ممّا جرى ويجري في واقع العلاقات الدولية مثلاً من إستعمار الشعوب والأمم بالحروب الغاشمة لغصب ثروات هذه الشعوب والأمم...إلخ كما هو جارٍ في أفغانستان والعراق من فضائح سجنا "غوانتانامو" و"أبو غريب" من التعذيب والهرج والإغتصاب، وبثّ الفرقة والطائفية والفتنة بين صفوف الشعبين، الأفغاني والعراقي، المسلمَيْن، إلا إحدى آثار اعتناق الولايات المتحدة الأمريكية للرأسمالية من حاجتها للبترول تحقيقاً لأمنها الإقتصادي المادي البحت مهما كانت النتائج.

3- **فصل المادة الإقتصادية عن العلاقات في المجتمع**: فنظرة الإقتصاديين الرأسماليين إلى الحاجات والمنافع كما هي، لا كما يجب أن يكون عليه المجتمع، فالأموال والجهود التي يسمونها السلع والخدمات إنما يسعى إليها الفرد للإنتفاع بها، وتبادل الناس لها يُكَوِّنُ بينهم علاقات يتكوّن بحسبها المجتمع، فلا بد أن يُنظر إلى ما يجب أن يكون عليه المجتمع في علاقاته جملة وتفصيلاً، حين النظرة إلى الأموال والحاجات. فا**لإهتمام بالمادة الإقتصادية من حيث كونها تشبع حاجة، دون اهتمام بما يجب أن يكون عليه المجتمع، هو فصل للمادة الإقتصادية عن العلاقات، وهذا غير طبيعي**. لأن المادة الإقتصادية يتبادلها الناس فتكوّن علاقات بينهم، والعلاقات تكوِّن المجتمع، فلا بدّ من النظرة إلى ما سيكون عليه المجتمع حين النظر إلى المادة الإقتصادية. ولذلك لا يصح أن نعتبر الأشياء نافعة لمجرد وجود من يرغب فيها، سواء أكانت حقيقتها مضرة أم لا، وسواء أكانت تؤثر في علاقات الناس أم لا، وسواء أكانت محرمة في اعتقاد الناس في المجتمع أم كانت محلّلة، **بل يجب اعتبار الأشياء نافعة إذا كانت حقيقة نافعة، باعتبار ما يجب أن يكون عليه المجتمع**. ولهذا لا يصح اعتبار الخمر والربا وما شاكلهما سلعاً أو خدمات نافعة، واعتبارها مادة اقتصادية، لمجرد وجود من يرغب فيها، **بل يجب ملاحظة أثر هذه المواد الإقتصادية في العلاقات حين النظر إلى**

منفعة الأشياء، أي حين النظر إلى الشيء باعتباره مادة اقتصادية، أو عدم اعتباره. أي يجب أن يُنظر إلى الأشياء باعتبار ما يجب أن يكون عليه المجتمع ولا يجوز الإقتصار على النظرة إلى الشيء كما هو فحسب، وغضّ النظر عما يجب أن يكون عليه المجتمع. قال تعالى: (**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالأَنصَابُ وَالأَزْلاَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ، إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاء فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ اللهِ وَعَنِ الصَّلاَةِ فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ**) (سورة المائدة الآيتان 90 و91). وقال أيضاً: (**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ، فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ فَأْذَنُواْ بِحَرْبٍ مِّنَ اللهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لاَ تَظْلِمُونَ وَلاَ تُظْلَمُونَ، وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَن تَصَدَّقُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ**) (سورة البقرة الآيات 278-280). وقال أيضاً: (**مَّا أَفَاء اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاء مِنكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ**) (سورة الحشر الآية 7).

4- **الإقتصاد الرأسمالي لا يهدف لإشباع حاجات الأفراد وإنما هو يهدف لتوفير ما يشبع حاجات الأفراد:** لقد نتج من جرّاء اندماج بحث إشباع الحاجات في ثنايا بحث وسائل إشباعها، ومن جرّاء نظرة الإقتصاديين الرأسماليين إلى وسائل الإشباع باعتبارها فقط أنها تشبع حاجة، لا بأي اعتبار آخر، نتج من جرّاء ذلك أن **صارت نظرة الإقتصاديين الرأسماليين منصبّة على إنتاج الثروة أكثر من انصبابها على توزيعها لإشباع الحاجات، بل صارت نظرة التوزيع ثانوية**. وعلى هذا فإن **النظام الإقتصادي الرأسمالي يهدف إلى غاية واحدة هي زيادة ثروة البلاد جملة، ويعمل للوصول إلى أرفع مستوى ممكن من الإنتاج، ويجعل تحقيق أقصى ما يمكن من الرفاهية لأفراد المجتمع، نتيجة لزيادة الدخل الوطني، ورفع مستوى الإنتاج في البلاد**، وذلك **بتمكينهم من أخذ الثروة حين يترك لهم «الحرية» في العمل لإنتاجها ولحيازتها**. فالإقتصاد لا يوجد لإشباع حاجات الأفراد، وتوفير الإشباع لكل فرد من أفراد المجتمع، وإنما هو منصب على توفير ما يشبع حاجات الأفراد، أي منصب على إشباع حاجات المجتمع، برفع مستوى الإنتاج وزيادة الدخل الوطني للبلاد، **وعن طريق توفر الدخل الوطني يحصل حينئذٍ توزيع هذا الدخل بواسطة «حرية الملك»، و«حرية العمل» على أفراد المجتمع، فيترك للأفراد حرية نوال ما يستطيعونه من هذه الثروة، كل بحسب ما يملك من عوامل إنتاجها**، سواء حصل الإشباع لجميع الأفراد، أو حصل لبعضهم دون البعض.

هذا هو«**الإِقْتِصَاد السِيَاسِي**»، أي «**الإِقْتِصَاد الرأسمالي**» أو «**النِظَام الإِقْتِصَادي الرَأْسمَالي**»، **وهذا خطأ محض ومخالف للواقع**، ولا يؤدي إلى رفع مستوى المعيشة للأفراد جميعهم، ولا يحقّق الرفاهية لكل فرد. ووجه الخطأ في هذا هو أن الحاجات التي تتطلب الإشباع هي حاجات فردية مع كونها حاجات إنسان؛ فهي حاجات لهشام، وعائشة، وليست حاجات لمجموعة الناس، أو لمجموعة أمة أو لمجموعة شعب. والذي يسعى لإشباع حاجاته هو الفرد، سواء أكان إشباعه لها مباشرة كالأكل، أم إشباعه لها عن طريق إشباع المجموع، كالدفاع عن الأمة. ولذلك كانت «**الْمُشْكِلَة الإِقْتِصَادِيَّة**» متركزة على أساس توزيع وسائل الإشباع على الأفراد، أي توزيع الأموال والمنافع على أفراد الأمة أو الشعب، وليس على الحاجات التي تتطلبها مجموعة الأمة أو الشعب، دون النظر إلى كل فرد من أفراده. وبعبارة أخرى **المشكلة هي الحرمان الذي يصيب الفرد، لا الحرمان الذي يصيب مجموع البلاد**. والبحث في «**النِظَامِ الإِقْتِصَادِيّ**» إنما يكون في **إشباع الحاجات الأساسية لكل فرد**، لا البحث في إنتاج المادة الإقتصادية.

ومن هنا لم تكن دراسة العوامل التي تؤثر في حجم الإنتاج الوطني هي موضع البحث في إشباع جميع حاجات الأفراد الأساسية فرداً فرداً إشباعاً كلياً، وإنما **موضع البحث هو دراسة حاجات الإنسان الأساسية من حيث هو إنسان، ودراسة توزيع الثروة على أفراد المجتمع، لضمان إشباع جميع حاجاتهم الأساسية**، وهو الذي يجب أن يكون، ويحتل مكان الصدارة.

على أن معالجة فقر البلاد لا يعالج مشاكل فقر الأفراد فرداً فرداً، ولكن معالجة مشاكل فقر الأفراد وتوزيع ثروة البلاد يحفز مجموعة أهل البلاد وأفرادهم على العمل لزيادة الدخل الوطني. وأما دراسة العوامل التي تؤثر في حجم الإنتاج وزيادة الدخل الوطني، فإنّ بحثها يكون في «**عِلْمِ الإِقْتِصَاد**»، أي في بحث المادة الإقتصادية وزيادتها لا في بحث إشباع الحاجات التي ينظمها «**النِظَامِ الإِقْتِصَاديّ**».

أما كون «**الندرة النسبية للسلع والخدمات**» هي «**الْمُشْكِلَة الإِقْتِصَادِيَّة**» التي تواجه المجتمع، وادعاء أن كثرة الحاجات وقلة إشباعها، أي عدم كفاية السلع والخدمات لإشباع جميع حاجات الإنسان إشباعاً كلياً هو أساس «**الْمُشْكِلَة الإِقْتِصَادِيَّة**»، فـ**ذلك خطأ يخالف الواقع**. وذلك أن **الحاجات التي تكون معالجتها حتمية هي الحاجات الأساسية لدى الفرد بوصفه إنساناً، لا الحاجات الكمالية**، وإن كانت الحاجة الكمالية يسعى ويعمل لإشباعها. وعلى هذا فإن **الحاجات الأساسية محدودة، والأموال والجهود التي يسمونها السلع والخدمات الموجودة في العالم كافية لإشباع الحاجات الأساسية**، ويمكن إشباع جميع الحاجات الأساسية إشباعاً كلياً للأفراد المستهلكين، فلا توجد مشكلة في الحاجات الأساسية فضلاً عن جعلها المشكلة الإقتصادية التي تواجه المجتمع. وإنما «**الْمُشْكِلَة الإِقْتِصَادِيَّة**» هي **توزيع هذه الأموال والجهود على كل فرد من الأفراد، لإشباع جميع حاجاتهم الأساسية إشباعاً كلياً، ومساعدتهم على السعي لإشباع حاجاتهم الكمالية**.

أما مشكلة زيادة الحاجات المتجددة، فإنها لا تتعلق بزيادة الحاجات الأساسية، لأن **الحاجات الأساسية للإنسان من حيث هو إنسان لا تزيد، وإنما الذي يزيد ويتجدد هو حاجاته الكمالية**. فالزيادة في الحاجات التي تحصل مع تقدم الإنسان في حياته المدنية إنما تتعلق بالحاجات الكمالية، لا الحاجات الأساسية، وهذه يعمل لإشباعها، ولكن عدم إشباعها لا يسبب مشكلة، بل **الذي يسبب مشكلة إنما هو عدم إشباع الحاجات الأساسية**.

على أنّ مسألة زيادة الحاجات الكمالية مسألة أخرى تتعلق بالمجموع الذي يعيش في قطر معين، لا بكل فرد من أفراد القطر. وهذه المسألة يحلها اندفاع الإنسان الطبيعي لإشباع حاجاته، فيدفعه هذا الإندفاع الناتج عن زيادة الحاجات الكمالية إلى العمل لزيادة وسائل الإشباع؛ إما بزيادة استغلال موارد بلاده، أو بالعمل في بلاد أخرى، أو بالتوسع والإندماج في بلاد أخرى. وهذه المسألة غير مشكلة إشباع الحاجات الأساسية لكل فرد من أفراد المجتمع إشباعاً كلياً. لأن **مشكلة توزيع الثروة على الأفراد فرداً فرداً لإشباع جميع حاجاتهم الأساسية إشباعاً كلياً، ومساعدة كل فرد على إشباع حاجاته الكمالية، وهذه المشكلة تتعلق بالعقيدة وبوجهة النظر في الحياة، وهي خاصة بأمة معينة**، بخلاف مسألة زيادة الدخل الوطني بزيادة الإنتاج. فإنها تتعلق بالواقع المحسوس للبلاد، من حيث معرفة زيادة الثروة بالإستغلال أو الهجرة أو التوسع أو الإندماج. وهي منطبقة على الواقع ويقوم بها كل إنسان، وهي عامة لا تنبثق من عقيدة معينة، ولا تتعلق بوجهة نظر معينة، ولا تخص أمة معينة.

وعلى هذا فـ**القواعد الإقتصادية التي توضع هي القواعد التي تضمن توزيع ثروة البلاد الداخلية والخارجية على جميع أفراد الأمة فرداً فرداً، بحيث يضمن إشباع جميع الحاجات الأساسية، لجميع الأفراد فرداً فرداً، إشباعاً كلياً، وتمكين كل فرد منهم من إشباع حاجاته الكمالية**. وأما رفع مستوى الإنتاج فيحتاج إلى «**أبحاث علمية**»، وبحثه في «**النِظَامِ الإِقْتِصَاديّ**» لا يعالج المشكلة الإقتصادية، وهي إشباع جميع حاجات الأفراد فرداً فرداً إشباعاً كلياً، لأن زيادة الإنتاج تؤدي إلى رفع مستوى ثروة

البلاد، ولا تؤدي إلى إشباع جميع الحاجات الأساسية لجميع الأفراد إشباعاً كلياً. وقد تكون البلاد غنية بإنتاجها كالسعودية والإمارات مثلاً، ولكن الحاجات الأساسية لأكثر الشعب هناك ليست مشبعة إشباعاً كلياً. ولذلك كانت **زيادة الإنتاج لا تعالج المشكلة الأساسية، التي يجب علاجها فوراً وقبل كل شيء، وهي إشباع جميع الحاجات الأساسية، لجميع الأفراد فرداً فرداً، إشباعاً كلياً، ثم مساعدتهم على إشباع حاجاتهم الكمالية**. وعلى ذلك فإن **الفقر والحرمان المطلوب علاجه هو عدم إشباع الحاجات الأساسية للإنسان بوصفه إنساناً، لا الحاجات المتجددة بحسب الرقي المدني**. والمطلوب علاجه هو الفقر والحرمان لكل فرد من أفراد المجتمع فرداً فرداً، لا فقر البلاد وحرمانها. وهذا الفقر والحرمان بهذا المفهوم لكل فرد لا يعالج بزيادة الإنتاج، وإنما **يعالج بكيفية توزيع الثروة على جميع الأفراد فرداً فرداً، بحيث يشبع كل فرد جميع حاجاته الأساسية إشباعاً كلياً، ويساعد على إشباع حاجاته الكمالية**.

والإسلام قد عَمِدَ إلى تحديد «**الْمُشْكِلَة الإِقْتِصَادِيَّة**» وإلى معالجتها، وهو لا يوافق على تصور الرأسمالية لها بأنها الندرة النسبية للسلع والخدمات بالنسبة للحاجات، لأنه يقرر أن السلع والخدمات متوفرة وكافية، والحاجات – التي يسبب عدم إشباعها مشكلة – محدودة، قال تعالى: (**قُلْ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أَندَادًا ذَلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ، وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِن فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاء لِّلسَّائِلِينَ**) (سورة فصلت الآيتان 9 و10). والأقوات (السلع والخدمات الأساسية) من القوت وهو حسب ما جاء في "لسان العرب" ما يُمْسِكُ الرَّمَقَ من الرِّزْق، وما يَقُوم به بَدَنُ الإنسان من الطعام (حاجة أساسية). فالندرة ليست أصلاً من أصول الخلق أو قانوناً من قوانين الحياة المفروضة على البشر كما يقرر ذلك الإقتصاد الرأسمالي، بل الأصل في الخلق هو **الوفرة** كما يقرر ذلك الإقتصاد الإسلامي إذ أنّ الله تعالى لم يخلق البشرية لتموت جوعاً وتتلظى بنار الحرمان. فهو قد أوجد في الحياة ما يكفي ليعيش آلاف الملايين من آدم ومهما بلغت ذريته من بعده إلى قيام الساعة.

فالإسلام – باستقراء الأحكام الشرعية الإقتصادية وتَتَبُّعِها – يعتبر **أنّ توزيع الثروة على أفراد المجتمع هي المشكلة الإقتصادية للمجتمع**. وذلك أن **المشكلة متعلقة بإشباع الأفراد لحاجاتهم الأساسية التي لا بدّ للإنسان من إشباعها بوصفه إنساناً** وهي المأكل والملبس والمسكن، قال تعالى: (**وَعلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لاَ تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلاَّ وُسْعَهَا لاَ تُضَآرَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلاَ مَوْلُودٌ لَّهُ بِوَلَدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ**) (سورة البقرة الآية 233). وقال أيضاً: (**أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم**) (سورة الطلاق الآية 6). ولذلك كان إشباعها حقاً لكل إنسان يأخذه بوصفه حقاً من حقوقه التي يجب أن يصل إليها. أما الحاجات الكمالية فعدم إشباعها لا يسبب مشكلة ولذلك يساعد كل فرد على إشباعها. فا**لبحث أساسه توزيع الثروة على الناس لضمان إشباع جميع حاجاتهم الأساسية إشباعاً كلياً وتمكينهم من إشباع حاجاتهم الكمالية**.

والحاصل أن **الإسلام ينظر إلى «الْمُشْكِلَةِ الإِقْتِصَادِيَّةِ» بأنها مشكلة توزيع الثروة على الناس**، ولذلك كانت قواعده الإقتصادية تضمن توزيع ثروة البلاد على جميع أفراد المجتمع فرداً فرداً، بحيث **يضمن إشباع جميع الحاجات الأساسية لجميع الأفراد فرداً فرداً إشباعاً كلياً، وتمكين كل فرد منهم من إشباع حاجاته الكمالية**. والدليل على أن الإسلام قد ضمن إشباع جميع هذه الحاجات الأساسية لجميع أفراد المجتمع فرداً فرداً ضماناً قطعياً وضمن أن يكون هذا الإشباع إشباعاً كلياً **هو أحكام «النفقة» في الإسلام المعروفة في كتب الفقه الإسلامي، حيث ضمن «النفقة بالمعروف» للزوجة والأبوين والأبناء وكل ذي رحم محرم، فضلاً عن إيجاد أعمال للقادرين، وضمان نفقة الفقراء العاجزين فعلاً وحكماً**.

ليس هذا وحسب بل وأكثر حين **ضمن هذا الإشباع لكل فرد باعتباره يعيش في مجتمع معين، هو المجتمع الإسلامي، له طراز خاص من العيش، هو طراز العيش الإسلامي**؛ أي أن **الإسلام يجعل من القيم الرفيعة هي المسيطرة على العلاقات القائمة بين الأفراد.**

أيها الطلبة الكرام:

إن النظام الاقتصادي الإسلامي هو جزء من أحكام الإسلام لمعالجة مشاكل الإنسان، وحيث أن الإسلام لا يطبق ولا ينفذ مجزأً وإنما لا بدّ من تطبيقه وتنفيذه كاملاً، ولا يتأتى هذا التطبيق والتنفيذ تحت ظل أي نظام من أنظمة الحكم السائدة في العالم الإسلامي، وإنما يطبق وينفذ في نظام حكم شرعه الله تعالى، وجعله مميزاً عن باقي أنظمة الحكم الأخرى. لهذا نجد أنفسنا مدفوعين بقوةٍ إلى القول بأن **الأمر يحتاج إلى تغيير جذري لهذه الدويلات القائمة في العالم الإسلامي لأنها لا تحكم بالإسلام،** فهو لذلك يتم ب**إقامة الحكم على عقيدة الإسلام وما ينبثق منها من أفكار وتشريعات إسلامية،** لأنه وحده الحكم الذي يناسب الأمة الإسلامية مطلقاً. وحتى يتم تحقيق ذلك، أي إقامة دولة واحدة في جميع البلاد الإسلامية هي دولة الخلافة، عن طريق إقامة حكم على العقيدة الإسلامية في بلد إسلامي ثم توحيد البلاد الإسلامية كلها؛ فإن ذلك لا يتم إلاّ ب**إفهام الأمة أو الفئة الأقوى فيها بالطريق السياسي، العقيدة الإسلامية المراد جعلها تبني حياتها عليها، وتتجه في معترك الحياة على أساس هذه العقيدة، بجعلها أساس حكم الأمة بتطبيق وتنفيذ ما ينبثق عنها في الحياة والدولة والمجتمع،** وحينئذ يقوم الحكم عن طريق الأمة الإسلامية على هذه العقيدة الإسلامية، باعتباره **الطريقة الشرعية لتطبيق الأنظمة الإسلامية ومنها النظام الإقتصادي الإسلامي،** أي حتى يحصل التطبيق والتنفيذ لكافة أنظمة الإسلام بما فيها نظام الإقتصاد.

أيها الطلبة الكرام:

لقد كان المسلمون يخططون وينفذون ليكون الإسلام والأمة الإسلامية والخلافة في المقدمة، تتبعهم الأديان والشعوب والدول الأخرى لا أن يتبع المسلمون المبادئ والعقائد والمذاهب والأمم والدول الأخرى، وبقي هذا حال المسلمين حتى ضعف الإسلام في النفوس، وقعدوا عن حمل الإسلام إلى العالم، وتآمر عليهم الغرب وقضى على خلافتهم بعد الحرب العالمية الأولى.

وبعدها أصبحت الدول الغربية الرأسمالية الكافرة تضع لحياتنا أنظمتها الرأسمالية (الديمقراطية، إقتصاد السوق...إلخ) لتحُول بيننا وبين أنظمتنا الإسلامية، ولتحُول بيننا وبين وحدتنا بخلافتنا الإسلامية، لتبقى لهم في بلادنا الهيمنة والنفوذ، وقد تمكّنوا من ذلك خاصة مع وجود حكام للبلاد الإسلامية قانعين بالتبعية لدول الغرب في السياسة والتشريع والإقتصاد وسائر الأمور، وأن **الأمة الإسلامية لن يعجزها بذل الجهد والجهيد لأخذ الحكم منهم بالعمل السياسي وإقامته على أساس العقيدة الإسلامية،** إن أخلصت لله العمل وأعطت من جهدها ما يتناسب والمكانة التي إرتضاها الله لها، قال تعالى: (**كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللّهِ**) (سورة آل عمران الآية 110).

والسلام عليكم ورحمة الله وتعالى وبركاته، رضوانه وغفرانه.

الجزائر العاصمة يوم: 2006/04/27م
الموافق لـ 29ربيع الأول 1427هـ